ماذا تحقق في الجزائر بعد أكثر من عقد من التحول الاقتصادي؟

صالح تومي*

Résumé:

Cette étude se concentre sur les résultats obtenus, en Algérie, depuis 1989 au niveau de certaines variables indicatrices en macro-économie. Les résultats montrent que la croissance économique faible, en moyenne, est due principalement aux politiques économiques domestiques et loin d'être affectée par les chocs externes. Cette faible performance peut-être expliquée par la mauvaise gestion des ressources naturelles. De plus, plusieurs institutions structurelles et sociales sont contre une relance économique forte et en faveur du secteur privé. L'état actuel d'un secteur public majoritaire, l'absence de la transparence dans le processus de privatisation, et la faiblesse du secteur financier, et autres facteurs, sont des contraintes qui ont limité les résultats en matières de réformes économiques.

* أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر

الملخص:

إن التركيز الأساسي لهذه الدراسة هو إبراز النتائج المحققة في الجزائر منذ سنة 1989 على مستوى بعض المتغيرات الاقتصادية المعروفة في التحليل الاقتصادي. تبين النتائج بأن النمو الاقتصادي الضعيف، في المتوسط، يعود بالدرجة الأولى إلى السياسات الاقتصادية الداخلية و ليس إلى الصدمات الاقتصادية الخارجية. إن هذا الأداء الضعيف يمكن إرجاعه إلى عدم تمكن الدولة من الاستعمال الأمثل لثرواتها الطبيعة. بالإضافة إلى ذلك، هناك عقبات هيكلية و اجتماعية قاومت القطاع الخاص و أخرت الانطلاق الاقتصادي. إن سيادة القطاع العام، عدم شفافية مسار الخوصصة، وضعف القطاع المالي هي، مع عوامل أخرى، التي جعلت مسار الإصلاحات الاقتصادية محدودا.

مقدمة:

في ظل الخمسة عشر سنة الماضية عرفت الجزائر سياسة تحول اقتصادي وضعت من خلالها حدا للنظام الشمولي. إن هذا التحول لم يكن بدون ألام من الناحية الاجتماعية، السياسية و الاقتصادية. فبالنسبة للمواطنين ينتظرون من تجربة التحول الاقتصادي أن تأتي في أغلب الأوقات بنتائج مهمة تتضمن أثار النمو، التضخم، البطالة، الأجور الحقيقية و السلم الاجتماعي. و من خلال هذه الحقائق، من الممكن تعريف النجاح أو الفشل في تجربة التحول إلى اقتصاد السوق. حيث نسجل في المجال الاقتصادي عودة النمو، الاستقرار على مستوى المتغيرات الكلية، تحسن مؤشرات السكن، البطالة و الفقر. لكن مازالت أشياء

كثيرة أخرى لم تتحقق في المجال السياسي مثل الأمن، مشكلة استقلالية القضاء و تفاقم ظاهرة الرشوة.

و بالرغم من تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية المذكورة أعلاه و التقليص من أثار التذبذبات في أسعار البترول، إلا أن نتائج الإصلاح، المحققة لحد الآن تبقى غير كافية. فبالإضافة إلى العوامل الهيكلية مثل أهمية وحجم القطاع العام، ضعف مشاركة القطاع الخاص في الاستثمار، غياب الاستثمار الأجنبي المباشر و غيرها، هناك عوامل أخرى تؤثر سلبيا على انطلاق الاقتصاد الجزائري بقوة في ميادين مختلفة خارج قطاعي المحروقات و الفلاحة، و يبقى تكوين رأس المال البشري و كفاءة استعماله العائق الأساسي للنمو الاقتصادي. و منه نقول أن الانتقال من التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق المتبع في نهاية الثمانينات لم يكتمل بعد، فباستثناء بعض النجاحات في الإصلاح الهيكلي في عقد التسعينيات كإصلاح سعر الصرف، تحرير الأسعار و تحرير التجارة، فإن محيط الأعمال مازال لم يتجه بقوة نحو القطاع الخاص نظرا لثقل الإجراءات القانونية، الاختناقات القاعدية، التعريف غير الصحيح لحقوق ملكية الأموال غير المنقولة و للأرض، ونظام الدفع غير الكفؤ.

سوف نناقش نتائج فترة التحول الاقتصادي في الجزائر، بسلبياتها و إيجابيتها، من خلال خمس فقرات. نتعرض في الفقرة الأولى لدور السياسات الاقتصادية الكلية و علاقتها بالنمو عبر الخمسة عشر سنة الماضية.أما الفقرة الثانية فتركز على دور الإصلاحات في مجال تحرير الأسعار و انعكاس ذلك على تراجع معدلات التضخم، ومن جانب آخر تأثير فترة الركود الاقتصادي الأولى، من تدهور في مستويات الناتج الحقيقي و انعكاساتها السلبية، على تسارع معدلات البطالة.

و تشير الفقرة الثالثة إلى نظام الصرف المتبع من طرف السلطات النقدية و تأثير ذلك على حركة العملة. و تنفرد الفقرة الرابعة بدراسة خوصصة النظام المصرفي الجزائري و عدم تجاوبه مع التحول في الميادين الأخرى. و ننهي دراستنا هذه بخاتمة تشمل مجمل النتائج و التوصيات الضرورية لتعميق الإصلاحات.

1. السياسات الاقتصادية الكلية و النمو:

نقصد بالسياسات الاقتصادية الكلية كلا من السياسة النقدية، السياسة المالية و سياسات سعر الصرف التي تساعد على تحديد معدل التضخم، عجز الميزانية و ميزان المدفوعات. سوف نناقش، على الخصوص، الارتباطات الجزئية ما بين النمو و التضخم و البطالة و كذلك بين النمو و عجز الميزانية. و نتوقع أن البلدان التي تسمح بمعدلات تضخم مرتفعة و عجوزات الميزانية الكبيرة بأن يكون نموها بطيئا، حيث أن الارتباطات الكامنة بين التضخم و النمو تطرق لها عدة اقتصاديين و على رأسهم Fischer (1983) [1]. إن الأثر السالب للتضخم على فعالية ميكانزم الصرف يقترح أن التضخم المرتفع يقلص من مستوى الدخل، و ينتج هذا التقاطع ارتباطا سالبا بين التضخم و النمو.

و نفس الشيء، تستلزم كل تكاليف التضخم مشاركة سلبية بين مستوى الدخل و التضخم و النمو. و هذه هي نفس الحجة كذلك لتوقع وجود مشاركة سلبية بين عجوزات الميزانية و النمو. فالحكومات التي تسير عجوزات ميزانية كبيرة هي حكومات غير قابلة للمراقبة و نلاحظ، في العديد من النماذج، أن عجوزات الميزانية تزاحم الاستثمار الخاص [2].

في الأجل القصير، يتأثر كل من معدل التضخم و عجز الميزانية بمعدل النمو، فصدمة عرض سوف تقلص من معدل النمو و ترفع من معدل التضخم

في نفس الوقت. و بمعرفة الإنفاق الحكومي فإن التقليص في النمو سوف يوسع من العجز. و من بين المتغيرات التي تحدد و تفسر النمو نجد المتغيرات المتعلقة بالتجارة و السياسة التجارية، أسعار الصرف، السياسة المالية، الاستقرار السياسي و الاجتماعي، رأس المال البشري و غيرها، و هناك دراسات سابقة اتجهت للتأكيد على السياسة التجارية و الاستثمار[3]. و يشير في هذا الصدد(1987) Dervis and petri أن البلدان التي تنمو أسرع من المتوسط فإنها تتجه لأن تستثمر أكثر من المتوسط، لها عجوزات أقل في الحساب الجاري، لها مساهمات أقل في الإنفاق الحكومي، و لها معدل نمو في الصادرات أكثر سرعة من بلدان أخرى[4].

و لقد اتجه النمو الاقتصادي الجزائري لأن يتبع منحنى ذو شكل(U) خلال الفترة (1989-2004)، بينما توقع العديد من الاقتصاديين، و على رأسهم خبراء صندوق النقد الدولي و البنك العالمي، بأن يأخذ هذا المنحنى شكل (J)، متوقعين نموا سريعا بمجرد تحرير الأسعار و التجارة و إنشاء الأسواق القانونية. إن طول وعمق الكساد الذي أصاب الاقتصاد الجزائري خلال الفترة(1989-1994) لم يكن متوقعا من طرف السلطات الجزائرية، و لم يعد متوسط النمو في التحول الاقتصادي بالجزائر موجبا إلا بعد عام 1995، بعد تراكم في تدهور الناتج الداخلي الخام. فالصدمة الأولى في الناتج تبقى شيئا من الخيال و تعكس، جزئيا، الفوضى التي تبعت التخلص من التخطيط المركزي و زاد من حدتها الوضعية الأمنية المتدهورة في ذلك الوقت. فالشركات العمومية الكبيرة و الصغيرة، فجأة، كان عليها أن تقاوم سواء بواسطة إتباع قوانين السوق، طلب الدعم من الحكومة أو كليهما معا. بالإضافة إلى ذلك، فإن التجارة الخارجية عبر اقتصاد التحول، و المنظمة سابقا بواسطة الجهات الرسمية، قد انهارت. و يعتقد Fischer and Others (1996) بأن بيانات اقتصاديات

التحول تكون ذات نوعية ضعيفة، مثل حالة الجزائر، و تقدر الناتج الداخلي الخام بالنقصان بالمقارنة مع مستوياته فيما قبل التحول لأن أسعار الناتج تكون مثقلة و الاقتصاد الموازي يكون مزدهرا[5].

و بالرغم من معدلات الاستثمار المرتفعة فإن الاقتصاد الجزائري بقي يعاني من النمو المتدني عن مستواه الكامن و من البطالة المرتفعة. فأداء النمو في الجزائر كان في أحسن الأحوال لا يتعدى 2.3% سنويا في عقد الثمانينيات و سالبا في بداية العقد الماضي. و يعود ضعف أداء النمو هذا، بالأساس، إلى التأخيرات في إتمام التحول إلى اقتصاد السوق الذي انطلقت فيه الجزائر مع نهاية عقد الثمانينات، بعد عقدين من التخطيط المركزي.و لقد تم تحقيق، خلال هذا المسار، عدة نتائج معنوية لكن هناك عوامل أخرى مازالت تتسبب في إضعاف النمو. كما أن مشاركة القطاع الخاص في قطاع الإنتاج خارج المحروقات ارتفع بشكل ملحوظ بعد سنة 1989 و تم التخلي عن الرقابة على أسعار التجزئة و الهوامش بالنسبة لأغلب السلع و الخدمات في ظل برنامج الصندوق من(1994-1998)، و أصبح الدينار قابل للتحويل الكامل بالنسبة للمعاملات الجارية في سنة 1997.

و مع هذا فإنه، في الغالب، يبقى القطاع العام ضخما و أسواق الائتمان و الأرض لم تتطور بعد. فالقطاع المالي مازال مملوكا من طرف الدولة و محافظ البنوك تحملت أعباءا كبيرة لمدة طويلة بواسطة القروض غير المجدية للمؤسسات العمومية، كما أن ملكية الأراضي الفلاحية و جزء كبير من الأموال غير المنقولة في الصناعة هي تابعة للقطاع العام.

بيد أن التسيير الاقتصادي يساهم في الأداء الجيد للنمو، و في هذا الإطار أثبتت الجزائر، عبر العقد الماضي، أنها قادرة على تحقيق الاستقرار الاقتصادي. فبعد إتباع السياسات القوية لتطبيق توصيات الصندوق خلال

الفترة (1994-1998) انخفض التضخم من أعلى نقطة له 31.7 % سنة 1994 إلى حوالي 4.2 % سنة 2001. و أصبح ميزان المدفوعات و الميزانية، منذ عام 1999، في حالة فائض و ارتفعت الاحتياطات الدولية من أقل من شهر واحد استيراد سنة 1990 إلى حوالي 20 شهرا سنة 2002 و أكثر من 24 شهرا سنة 2004، و تقلصت المديونية الخارجية من 80% من الناتج الداخلي الخام عام 1993 إلى حوالي 21% سنة 2000، و أقل من 19% سنة 2004[6]. و عليه، يظهر أن الاقتصاد الجزائري سجل مسلكا للنمو بنمط أكثر ارتفاع مما حدث من قبل، لكن يبقى متأثرا، بقوة، بواسطة أداء القطاع الأولي بسبب تعدد و اختلاف القاعدة الإنتاجية و يعتمد، في الأجلين القصير و المتوسط، على البرنامج الحكومي لدعم الإنعاش. حيث تحسنت الميزانية لأكثر من 2% من الناتج الداخلي الخام سنة 2003، كما أن فوائض الميزانية المسجلة منذ سنة 2000 سمحت بتطور لصالح مؤشرات المديونية العمومية التي نزلت إلى 54.4 % من الناتج الداخلي الخام سنة 2002 بعدما كانت تمثل 58.9 % سنة 2001، 67.2 %، سنة 2000، و بنسبة 80.6% سنة 1999.

غير أنه بالعودة إلى المرحلة التي سبقت فترة عدم السداد ما بين 1995 و 1998، فإننا نلاحظ بأن المرحلة (1989-1994) تعبر عن الأزمة الاقتصادية الحادة و الجديدة، أين أدى النمو الاقتصادي الضعيف في بداية سنوات الإصلاح الاقتصادي إلى تقليص الاستهلاك الفردي و ارتفعت البطالة، فعبر الفترة (1989-1994) كان نمو الناتج الداخلي الخام في المتوسط سالبا، و استمر هذا الكساد حتى عام 1995، و أصبح قطاع الفلاحة مصدر إشعاع في الاقتصاد محققا متوسط نمو سنوي قدره 5.4 %.

و بالعكس، تدهورت القيمة المضافة في قطاع مؤسسات الصناعة، البناء و الخدمات بمتوسط سنوي قدره 3.2 % و تحول النمو المحدود في الناتج إلى

تدهور في الاستهلاك الفردي الخاص نحو 3 % سنويا عبر الفترة (1989-1995). و أدى الكساد إلى زيادة البطالة بشكل أسوء، بحيث أن عدد البطالين تضاعف مرتين في تلك الفترة و توصل معدل البطالة الرسمي إلى 28% سنة 1995.

و كانت الانطلاقة الجديدة للنمو الاقتصادي ابتداءا من سنة 1995، حيث أن برنامج الإصلاح الذي كان مدعما من المؤسستين الماليتين العالميتين، منذ سنة 1994، أصبح ناجحا في إحداث استقرار على مستوى الاقتصاد الكلي، أين تقلص التضخم من 39 % في نهاية ديسمبر 1994 إلى أقل من 7 % سنة 1997، و استمر في الانخفاض حتى 3% سنة 2003. أما نسبة العجز في الميزانية إلى الناتج الداخلي الخام التي كانت تمثل 8.7 % سنة 1993، فقد تحولت إلى فائض عند 2.5 % بحلول عام 1997. نجح برنامج الإصلاح و عكس التدهور في الناتج الداخلي الخام لمدة طويلة إلى نمو موجب في هذا الأخير، حيث سجل معدل نمو ما بين 1995و 1996 بنسبة قدرها 4 %.

2. التضخم و البطالة:

أ- التضخم:

إن أغلب اقتصاديات التحول انطلقت بتضخم قوي، في بعض الحالات أقرب أو حتى أعلى من التضخم الجامح الذي يتعدى 50 % شهريا. إن الذروة التي وصلها التضخم في الجزائر خلول نهاية ديسمبر 1994، بنسبة 39 %، تتناسب مع الشرارة التي نجمت عن تحرير الأسعار. و بالرغم من تراجع معدلات التضخم إلا أن الهبوط الفعلي لمعدلاته لم يظهر إلا بعد سنة 1997، عندما قارب نسبة 6.1 %.

ففي أغلب الحالات لم تكن الشرارة الأولى للتضخم مرفوضة لأنها تقلل من عبء المديونية الموروثة عن عهد التخطيط المركزي و الذي كان معتمدا على الأسعار الخاطئة. و بمجرد أن انطلق التضخم فإنه اتجه للارتفاع المستمر في الفترة(1989-1994)، و من بين أسباب ذلك هو الاعتقاد الواسع في النظرية المظللة للخمول التضخمي، و الذي كان فعلا العامل الأساسي لإخفاء عدم نجاح السلطات النقدية في إيقاف الزيادات الرهيبة في الأسعار.

أما السبب الآخر، فهو ظهور عجوزات الميزانية أين كان لبنك الجزائر استقلالية رمزية فقط و أين لم تكن عمليات تمويل الدين بعد ممكنة.

يؤثر لتضخم على درجة المخاطرة بالنسبة للمستثمرين المحليين و الأجانب حول مستقبل، و اتجاه السياسة النقدية، و يؤثر كذلك على تراكم المحددات الأخرى للنمو، مثل رأس المال البشري. كما يسيء التضخم إلى درجة أداء الاقتصاد الكلي في الأجل الطويل بالنسبة للأسواق الاقتصادية بواسطة التقليص من إنتاجية العوامل الكلية. فالمستويات المرتفعة للتضخم تحث على تغير الأسعار و الذي يكون مكلفا للمؤسسات. كما أنه يعمم كذلك أخطاء تنبؤ كبيرة من خلال تشويه محتوى المعلومات في الأسعار، مشجعا المتعاملين الاقتصاديين لانفاق موارد و زمن أكبر في الحصول على المعلومات و حماية أنفسهم ضد الضرر المتسبب بواسطة عدم استقرار الأسعار، و بالتالي التأثير على فعالية تخفيض الموارد.

لقد انطلق التضخم مع بداية عام 1989، ثم برز هيجانه بعد تحرير الأسعار سنة 1994، و لم يستقر إلا بعد محاولات معتبرة خلال السنوات الموالية لذلك. إن المعدلات المرتفعة للتضخم تجعل من الصعوبة القصوى تسيير الاقتصاد و تقلل من حظوظ الوصول إلى النمو المنشود، بحيث أن معدل التضخم بنسبة 100 % يقتطع من النمو السنوي، في المتوسط، نسبة قدرها 3 %[7].

و يشير في هذا الصدد(1998) Bruno and Easterly بأن معدل تضخم سنوي بنسبة 40 %، مثل حالة الجزائر سنة 1994، يمثل عتبة الخطر[8]. إن إحدى أقل الدروس تناقضا للتحول الاقتصادي في الجزائر تعطي الانطباع بأن مراقبة التضخم هي شرط مسبق لعودة النمو، و تتوقف البطالة عن الارتفاع فقط لما يصل الاستقرار حيز التنفيذ.

و عليه، يمكن التساؤل عن أسباب السماح للتضخم بالهيجان في الاقتصاد الجزائري. تكون الأسباب متعارف عليها وهي: فائض في النمو النقدي كنتيجة لعجوزات الميزانية الكبيرة، المستمرة، و إهمال القواعد الأساسية. ففي ظل غياب أسواق للاستدانة و بنوك الإقراض، فإن عجوزات الميزانية يجب تغطيتها، بشكل واسع، بواسطة الإصدار النقدي. بالإضافة إلى ذلك، فإن الطبيعة النقدية للتضخم ما زالت في الجزائر جزءا من الخبرة المقبولة.

لكن هل بحثت السياسات الاقتصادية الكلية في كبح التضخم من المساهمة في الكساد المبكر؟ إن التضخم كان مرتبطا، بكثرة، بتمويل عجوزات الميزانية، تحرير الأسعار، و التخفيض في قيمة الدينار. و لهذا كان على برامج الاستقرار منذ بداية العقد الماضي أن توفق بين السياسات النقدية و المالية المتشددة. و بالفعل فإن أحد الأهداف المهمة للسياسة النقدية المعبر عنها بدلالة الاستقرار في الأسعار في الأجل المتوسط تم تحقيقها في الجزائر، مثلما يشهد عليه معدل التضخم 1.4% سنة 2002 و 4.2% سنة 2001، كما أن العودة البسيطة للتضخم سنة 2003 بنسبة 2.4% كانت نتيجة لارتفاع أسعار المحروقات و المنتجات الغذائية. و لقد حصل انخفاض في معدل التضخم سنة 2004 إلى نسبة 1.3% عاكسا عودة الإنتاج الغذائي[9].

ب- البطالة:

انطلاقا من القيم الرسمية القريبة من الصفر في ظل الاقتصاد الموجه، فإن البطالة برزت بسرعة و بلغت نسبا و مستويات ذات عددين في الثلاثة سنوات الأولى للتحول إلى اقتصاد السوق، و بقيت عند تلك المستويات. حيث أن الزيادة المسجلة في البطالة قابلها انخفاض حاد في الناتج، و النتيجة هي تدهور رهيب في الإنتاجية يتناقض مع الهدف الأساسي للتحول إلى اقتصاد السوق. و هناك عدة عوامل تؤخذ بالحسبان في هذا المجال، فالسوق الموازية تمثل في الغالب نسبة هامة من الناتج الداخلي الخام الرسمي، و بعض التقديرات غير الرسمية في الجزائر تضع هذه النسبة بين 25-40%. و التفسير الآخر هو أن المؤسسات الكبيرة و المملوكة من طرف الدولة، مدعومة من طرف نقابة العمال، كانت معارضة للتوقف عن توفير المناصب الدائمة حتى بعد الخوصصة، بل أنها بحثت مع الحكومة في عدة لقاءات رسمية عن تعويضات و إعانات من أجل احتفاظ العمال بمستحقاتهم.

وتشير بيانات السلاسل الزمنية إلى أن النمو السالب في إنتاجية العوامل الكلية بدأ في منتصف السبعينيات إلى منتصف التسعينيات من القرن الماضي. إذ أن النمو البطيء في الاقتصاد الجزائري يمكن إرجاعه إلى الاستعمال غير الكفؤ لعوامل الإنتاج، بدلا من النمو الملاحظ بعد سنة 1995، أين يتناسب مع الفترة التي التزمت فيها السلطات الجزائرية بإدخال برنامج إصلاح واضح و طموح في ظل الدعم المباشر للصندوق. و يبقى لحد الآن معدل النمو المحقق غير كافي لخلق فرص عمل جديدة و كافية بالمقارنة مع النمو السريع في قوى العمل.

لقد ارتفع معدل البطالة في الجزائر من 17% سنة 1985 إلى 20% سنة 1990، و إلى 27% سنة 1994، و أخيرا إلى 30% عام 2000، ثم تراجع إلى

أقل من 18% بحلول نهاية عام 2004. في الماضي كانت الحكومة تتجاوب مع النمو القوي في طلبات العمل من خلال توسيع العمالة في القطاع العام. لكن بعد انهيار أسعار البترول تباطئت العمالة في القطاع العام و تدهورت بشكل حاد في القطاع الصناعي العمومي، و لم يكن القطاع الخاص، خارج الفلاحة، قادرا على إلغاء هذا التدهور. و لقد شملت البطالة على العموم الشباب(بحيث أن 80% من البطالين هم أقل من 30 سنة)، الداخلين إلى سوق العمل لأول مرة (يمثلون 76% من المجموع)، الأقل تكوينا و ثقافة، ساكني المدن، و النساء. و مع هذا فإن البيانات الرسمية يمكن أن تقدر مسلك و تصرف البطالة بالزيادة مادام القطاع الموازي قد توسع منذ عقد التسعينيات[10].

و تبين الدراسات الحالية معنوية الارتباط بين رأس المال البشري و النمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري، حيث أن النمو الاقتصادي يحث على الاستعمال الأمثل لمخزون رأس المال البشري المتوفر بواسطة تقليص معدل البطالة و تحسين الكفاءة الحقيقية، و هو الشيء الذي يقوي النمو الاقتصادي. من جهة أخرى، خلال الأزمة الاقتصادية المتبوعة بانخفاض في أسعار البترول، فان الاستعمال القليل من رأس المال البشري يؤثر على دخل العائلات، و الذي بدوره يقلص من مستويات استهلاكهم من السلع و الخدمات، و على الخصوص تلك المنتجة بواسطة الصناعات المحلية.

3. نظام الصرف أثناء التحول:

كل أنواع أنظمة الصرف تمت تجربتها، أثناء فترة التحول الاقتصادي، من طرف الكثير من البلدان إبتداءا من نظام مراقبة العملة إلى أسعار الصرف العائمة بحرية. فأسعار الصرف الثابتة أدخلت كوسيلة أثناء التثبيت الاقتصادي في بعض البلدان، و في حالات أخرى أتبع نظام سعر الصرف المرن و المسير إداريا مثل حالة الجزائر. و منه نطرح السؤال التالي: لماذا تختار الدول، التي

تمر إلى اقتصاد السوق، أنظمة سعر صرف مختلفة؟ أيها يشتغل أحسن و ما هو الفرق بينها؟. و يقول في هذا الإطار(2004) Pasard and others أن الاعتماد الزائد عن اللزوم على أنظمة سعر الصرف الثابت كان له مساهمة كبيرة و خطيرة في الأزمات المالية بالنسبة للدول ذات الأسواق الناشئة عبر الخمسة عشر سنة الماضية، في حين أن التحرك نحو أسعار الصرف المرنة يكون أحسن و يقلل من المخاطر. غير أنه، في نفس المقال، يذكرون بأنه في الدول التي ليست لها عولمة مالية، مثل حالة الجزائر، فإن أنظمة سعر الصرف الثابت يمكن أن تكون أفضل اختيار لها في المراحل الأولى للتحول الاقتصادي شريطة عدم تقييم سعر الصرف بالزيادة و التساهل في التوسع الفاضح في الائتمان لأن ذلك يؤدي في الغالب إلى أزمة حادة في العملة[11].

و نظرا إلى أن اختيار نظام سعر الصرف يتضمن دائما مفاضلات فإنه لا يوجد نظاما مثاليا، و الشيء الوحيد الذي يمكن التأكيد عليه هنا هو أن التعادل المعلن من خلال سعر صرف ثابت أو محدد يكون خطيرا في ظل الحركة المرتفعة نسبيا لرأس المال، ولحد الآن جربت اقتصاديات التحول كلتا الطريقتين[12].

فالبلدان التي كانت سريعة في تطبيقها للإصلاحات اختارت سعر الصرف المرن في حدود معينة في الوهلة الأولى و في الغالب مع جرعة كبيرة في درجة انفتاح الحساب الجاري و حساب رأس المال. بينما البلدان التي كانت بطيئة في التثبيت الاقتصادي فاختارت مرونة أكثر في سعر الصرف مع قيود متعددة على حساب رأس المال و الحساب الجاري. و لقد أحست الجزائر بأن المرونة المحدودة في سعر الصرف في المراحل الأولى تتطلب احتياطات صرف عالية و التي هي أبعد من الوصول إليها في النصف الأول من العقد الماضي، و بالتالي فإن التخفيض القوي في العملة، و ما ينتجه من فائض في ميزان

المدفوعات، جعل فكرة اللجوء إلى سعر الصرف المحدود في المرحلة الأولى ثم سعر الصرف المرن و المسير إداريا في المرحلة الثانية الاختيار الأفضل بالنسبة للسلطات الجزائرية. و ما نحتاجه في الجزائر هو إستراتيجية خروج من الوضع الحالي، فإدخال بعض المرونة في سعر الصرف، لما تنمو حركة رأس المال، تصبح تشكل خطرا حقيقيا على البلاد مهما كانت مستويات صافي الاحتياطات الأجنبية.

و مع هذا يقر خبراء صندوق النقد الدولي، فيما يخص الجزائر، بأنه لا توجد أدلة على موازاة سعر الصرف و بالتالي يوصون في آخر تقرير لهم بأن نظام الصرف يجب أن يحرر أكثر لتقوية دور قوى السوق في تحديد سعر الصرف و المساهمة في التقليص من مهمة السوق الموازية[13].

و من نتائج نظام سعر الصرف المتبع من طرف السلطات طيلة النصف الثاني من عقد التسعينيات أن لعب دورا لا يستهان به، في مطلع القرن الحالي، في التقليل من أخطار و حجم خسائر الصرف بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين.

و لقد تحسن الدينار بالنسبة للدولار سنة 2002 من خلال استمرار الوضعية الخارجية للجزائر في التحسن و بعد تدهور في النصف الأول لعام 2003 فإن سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار قد تحسن منذ جويلية 2003، و انعكس الانخفاض في معدل التضخم السائد في الجزائر في شكل استقرار واسع في الدينار بالمقارنة مع الدولار في الوقت الذي تحسن فيه الأورو. و مع نهاية النصف الثاني من سنة 2003 اتضح بأن التحسن في الأورو كان أكثر من حادثة عارضة و بالتالي تطلب ذلك تدخل بنك الجزائر لتصحيح بداية التحسن في سعر الصرف الفعلي الحقيقي، بحيث مع حلول نهاية نوفمبر لنفس السنة كان هذا المؤشر مقدرا لأن يكون عند مستواه في نهاية عام 2002[14]. إن تدهور الدينار أمام الأورو يعود بالأساس إلى تحسن هذا الأخير أمام الدولار و يعود كذلك إلى

الإستراتيجية المتبعة من طرف السلطات الجزائرية و إلى ثقل المحروقات في هيكل الصادرات و التي تتمثل في تحديد تذبذبات العملة الوطنية أمام الدولار. و عليه، فعلى السلطات مراجعة هذه الإستراتجية مستقبلا في اتجاه ثقل أقوى يعطي للأورو للأخذ بالحسبان هيكل المديونية الجزائرية و منافسة المنتوجات الجزائرية في السوق الأوروبية في إطار اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الممضاة من قبل.

4. النظام المصرفي و الائتمان:

إن أهم ميزة للنظام المصرفي أثناء التحول إلى اقتصاد السوق هي أن البنوك تقدم القليل من القروض للقطاع الخاص، حتى بعد الأخذ بالحسبان درجة و مستوى تطورها، بحيث أن الكثير من البلدان، في هذا الصدد، معروفة بأنظمتها البنكية الضعيفة و التي عايشت أزمات مصرفية قوية. تكون البنوك ضعيفة و الائتمان قليل لعدة أسباب معروفة، و كلما كان التضخم مرتفعا ومتغيرا كلما كانت قدرة البنوك على الإقراض مستحيلة، و في ظل العديد من المؤسسات التي مازالت تشتغل بميزانية ضعيفة اتجهت القروض المصرفية لأن تكون غير كفؤة. أما المؤسسات الصغيرة و الديناميكية فاتجهت لتمويل احتياجاتها عبر الأرباح غير الموزعة.

إن مشاكل البنوك هي مشتركة في الجزائر، و قد تم تفادي الأزمات المفتوحة فقط بواسطة التحويلات الحكومية المستمرة. فإعادة بناء محافظ البنوك و رسملتها، المدعمة غالبا بالنقود العمومية، أصبحت معتادة و متعارف عليها في الاقتصاد الجزائري. و لقد تمت إزاحة الإقراض المصرفي للقطاع الخاص بواسطة القطاع العام من قبل. و بمجرد تخفيض التضخم تطورت سوق أذونات الخزينة و التي سمحت للبنوك بتنويع محافظها. بالإضافة، هناك درس يستنتج من أزمة دول شرق آسيا هو أن القروض التي تظهر بأنها في مأمن يمكن أن

تختفي في أية لحظة عندما تبرز أزمة عملة، و هو الشيء الذي لم يحدث، لحسن الحظ، في الاقتصاد الجزائري.

بيد أنه فيما يتعلق بالأسواق المالية فإن الجزائر تحركت نحو تشكيل و بناء سوق مالية، كرمز للانتقال إلى اقتصاد السوق. فالخوصصة المحتشمة كانت أداة مقصودة من طرف السلطات الجزائرية لتفادي ردات الفعل السياسي و الاجتماعي، و بقيت السوق صغيرة، مع المتاجرة بالقليل من السندات و الأسهم باستثناء أذونات الخزينة. و يعتقد أغلب المحللين المهتمين بتطور الاقتصاد الجزائري أنها ستأخذ هذه السوق سنوات حتى تصبح المحرك الرئيسي لتمويل الشركات.

و على العموم إن التطور في القطاع المصرفي كان و لا يزال غير مشجع بما فيه إتمام إعادة الهيكلة المالية للبنوك المملوكة للدولة، بداية من الإصلاح في نظام المدفوعات، السماح بإنشاء بنوك جديدة، و محاولة فتح رأس مال أحد البنوك الستة العمومية بواسطة قبول الأمر العمومي. و لم تكمل الجزائر لحد الآن تحولها إلى اقتصاد السوق المنطلق في أواخر الثمانينات من القرن الماضي، فالنمو و التوازنات الداخلية و الخارجية تكون معتمدة بقوة على قطاع المحروقات. و بالرغم من أن هذه المؤشرات كانت موجبة خلال العشر سنوات الأخيرة فإن النمو بقي تحت المستوى الكامن لمعدلات الاستثمار المرتفع، و الرقابة على حساب المعاملات المالية غير المرئية و على حساب رأس المال بقيت واسعة. و هناك تطوران أساسيان حدثا في القطاع المصرفي مؤخرا و هما قضية إفلاس بنكين خاصين في سنة 2003 بسبب معاملات الغش و عدم إتباع قواعد الحذر، و كلف ذلك خسارة للخزينة تمثلت في 2% من الناتج الداخلي الخام.

الإستراتيجية المتبعة من طرف السلطات الجزائرية و إلى ثقل المحروقات في هيكل الصادرات و التي تتمثل في تحديد تذبذبات العملة الوطنية أمام الدولار. و عليه، فعلى السلطات مراجعة هذه الإستراتجية مستقبلا في اتجاه ثقل أقوى يعطي للأورو للأخذ بالحسبان هيكل المديونية الجزائرية و منافسة المنتوجات الجزائرية في السوق الأوروبية في إطار اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الممضاة من قبل.

4. النظام المصرفي و الائتمان:

إن أهم ميزة للنظام المصرفي أثناء التحول إلى اقتصاد السوق هي أن البنوك تقدم القليل من القروض للقطاع الخاص، حتى بعد الأخذ بالحسبان درجة و مستوى تطورها، بحيث أن الكثير من البلدان، في هذا الصدد، معروفة بأنظمتها البنكية الضعيفة و التي عايشت أزمات مصرفية قوية. تكون البنوك ضعيفة و الائتمان قليل لعدة أسباب معروفة، و كلما كان التضخم مرتفعا ومتغيرا كلما كانت قدرة البنوك على الإقراض مستحيلة، و في ظل العديد من المؤسسات التي مازالت تشتغل بميزانية ضعيفة اتجهت القروض المصرفية لأن تكون غير كفؤة. أما المؤسسات الصغيرة و الديناميكية فاتجهت لتمويل احتياجاتها عبر الأرباح غير الموزعة.

إن مشاكل البنوك هي مشتركة في الجزائر، و قد تم تفادي الأزمات المفتوحة فقط بواسطة التحويلات الحكومية المستمرة. فإعادة بناء محافظ البنوك و رسملتها، المدعمة غالبا بالنقود العمومية، أصبحت معتادة و متعارف عليها في الاقتصاد الجزائري. و لقد تمت إزاحة الإقراض المصرفي للقطاع الخاص بواسطة القطاع العام من قبل. و بمجرد تخفيض التضخم تطورت سوق أذونات الخزينة و التي سمحت للبنوك بتنويع محافظها. بالإضافة، هناك درس يستنتج من أزمة دول شرق آسيا هو أن القروض التي تظهر بأنها في مأمن يمكن أن

الخاتمة:

يكون النمو مطلوبا لعدة أسباب، فالمواطنون يحتاجون لرؤية الأرباح الموعودة من الإصلاح. كما أن الاستثمار الذي يطور الاقتصاد يتطلب مجالات نمو، و إعادة الهيكلة يجب أن تكون مصاحبة بتغيرات في الأسعار النسبية. ففي ظل نقص أنظمة الضريبة لا يمكن لضريبة التضخم المثلي أن تكون صغيرة مثلما هو حادث في الاقتصاديات الناضجة. و عليه فإن النمو السريع يسهل التحول الاجتماعي من خلال السماح بإعادة توزيع ألام التحول الاقتصادي بطريقة معقولة.

فإذا كان التضخم سيصبح أعلى من مثيله لدى الشركاء التجاريين للجزائر فإن سعر الصرف سوف يحتاج لأن يتعدل للمحافظة على المنافسة الخارجية، حيث أن أغلب البلدان التي هي في طريق التحول إلى اقتصاد السوق أدخلت، مثل الجزائر، بعض المرونة في سعر صرف عملاتها لأن التذبذبات الكبيرة في هذه الأخيرة تكون غير مرغوبة بالنسبة للتكامل الاقتصادي. فالجزائر التي ترغب في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة سوف تواجه ضغوطا متزايدة لإحداث استقرار في سعر صرفها بالمقارنة مع العملات الأساسية مثل الأورو، الدولار الأمريكي و الين، و أحد الحلول التي نقترحها هو المحافظة على التسيير القوي لسعر الصرف المرن في الوقت الذي يتم فيه تحديد حركة رأس المال.

إن اتفاق الشراكة الممضي مع الاتحاد الأوروبي في عام 2002 يجعل من الضروري أن يتماشى الاقتصاد الجزائري و مؤسساته مع مفهوم اقتصاد السوق المفتوح. و لتحقيق ذلك هناك عمل مهم من إصلاح للمؤسسات العمومية الذي بدأ في بداية عقد التسعينيات في المجال القانوني و المالي. فبالرغم من تحقيق عمليات مهمة من خلال خوصصة قائمة لـ 250 مؤسسة عمومية عند نهاية

سنة 1997، فإن برنامج الخوصصة يتقدم ببطء. و بالرغم من إرادة الحكومة سنة 2002 لخوصصة 70 مؤسسة صغيرة و متوسطة عمومية في مدة ستة أشهر، فإنه لم تحصل أية عملية أخرى بعد ذلك. إن برنامج الخوصصة هذا يواجه العديد من المشاكل على المستوى الإداري و الاجتماعي أكثر من المستوى الهيكلي. كما أن قضية العقار لم تسوى بعد و تبقى الاتصالات غير فعالة، بالإضافة إلى مشاكل القطاع المالي.

لقد حاولت الجزائر، عبر العقد الماضي، تحديث نظامها المالي بالرغم من التحديات الاجتماعية المدعومة بواسطة قطاع المحروقات الواسع و عدم كفاءة القطاع العام. و مع هذا فإن البنوك المملوكة للدولة مازالت تطغي على الوساطة، و الأسواق المالية بقيت في مهدها، و تطبيق الإصلاحات التنظيمية الأخرى هي في حالة تأخر كذلك. و بالرغم من التحقيقات الأخيرة بدلالة الاستقرار إلا أن الجزائر ما زالت تواجه تحديات كثيرة عبر الأجل المتوسط.

ففي الوقت الذي حققت فيه الاستقرار، فإنها تحتاج لتحسين أداء النمو الحقيقي خارج قطاع المحروقات للسماح بتقليص البطالة و الرفع من مستوى المعيشة، و هذا يتطلب إتمام التحول إلى اقتصاد السوق الفعلي و التام و إدخال مجموعة مفهومة من الإصلاحات. و عليه نوصي بالتعمق في اتخاذ الإجراءات التالية:

1- تقوية و زيادة كفاءة النظام المصرفي في تخصيص الموارد باتجاه النشاطات الإنتاجية.

2- خوصصة أو إعادة هيكلة المؤسسات العامة في الوقت الذي تحول فيه التدفقات الحالية للقروض المباشرة المحصلة من البنوك إلى شكل إعانات ميزانية مباشرة و مؤقتة كإجراء تقليدي.

3- خوصصة البنوك العامة في الأجل المتوسط و تحسين أدائها لتقليص تكاليف الوساطة.

4- ضعف و تكييف السيولة المحثة بواسطة المحروقات، تحريك الاستشارة و تحديث نظام الدفع.

5- تقوية حقوق الملكية و سوق الأموال غير المنقولة.

6- التوسيع الفعلي لدولة المؤسسات في تسهيل الدخول إلى الأعمال، الاستثمار و النمو.

7- تقوية المؤسسات لغرض المنافسة و تشجيع تطوير القطاع الرسمي.

8- تقوية النظام الإحصائي و الترويج النظامي للمعلومة المتوفرة.

9- تقليص الهامش بين سعري الصرف الرسمي و الموازي.

10- تحسين الشفافية، خلق جو من الأمن و ضمان السلع لتوفير مناخ استثماري.

مراجع و هوامش:

1-Fischer Stanley (1983). «Inflation and Growth», NBER Working paper N°:1235.Combridge, Mass.PP: 1-36.

2- Fischer Stanley (1993): «Does Macroeconomic policy Matter? Evidence from Developing Countries». International Center for Economic Growth .USA: PP 1-47

3- Fischer. S and Vinod. T (1990): «policies for economic development», policy Research Working paper N°: 459. Washington, D.C.World Bank p 11.

4- Dervis.k and Petri. P (1987): «the macroeconomic of successful Development: What are the lessons? », In Fischer Edition, NBER Macroeconomic Annual, Cambridge. Mass, MIT press, pp: 211-255.

5- Fischer Stanley, .Ratma. S and Vegh.c (1996): «Economies in transition: the Beginning of Growth», American Economic Review 86(2): pp: 229-233.
6- IMF Country Report n°: 03/69, (March 2003): « Algeria: selected Issues and statistical Appendix.washington. D.C PP: 1-47.
7- Wyplosz charles (2000): «macroeconomic Lessons from 10 years of transition » the World Bank Review, pp: 317-343
8- Bruno.M and Easterly. W (1998): «Inflation crises and long Run Growth» journal of monetary Economics 4(1), pp: 3-26.
9-IMF Country Report N°:04/138,(May 2004): «Algeria Financial Stability Assessment» Washington, D.C PP: 1-37.
10- IMF County Report N°: 03/68(March 2003): «Algeria: 2002 Article IV consultation, Staff Report and Statement», Washington, D.C.PP: 1-47.
11- Pasard.E, .Rogoff.K, whi slang and kose .M.A(2004): «Financial Globalisation, Growth, and volatility in Developing countries», wp N°: 10942, NBER, MASS.Cambridge, pp: 1-67
12- Wyplosz charles (1998): «International capital Market failures: sources, costs and solution», paper prepared for the world bank, Washington, D C.PP: 1-32
13-IMF Concludes Article IV (2005):«Consultation with Algeria », IMF External Relations Department, Washington, D.C PP: 1-6.
14- IMF Country Report N°: 04/33,(2004): «Algeria Article IV Consultation Staff Report», Washington, D.C.PP: 1-43